مجلة الحقوق والحريات
المجلد 09 ، العدد02
2021 ، ص290-ص320

الإتحاد الأوروبي بين الإنهيار والتماسك في ظل العقبات الداخلية والخارجية

The European Union is between Collopse and Cohesion in light of internal and external Obstacles

حورية بناني [1] محمد بن بوزيان [2]

[1] جامعة أبوبكر بلقايد-تلمسان- (الجزائر)
houriabenani1500@gmail.com
المخبر المتوسطي للدراسات القانونية

[2] جامعة أبو بكر بالقايد-تلمسان- (الجزائر)
mbenbouziane@gmail.fr

تاريخ الإرسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2021/07/01	2021/10/11	2021/10/31

الملخص:

لقد شهدنا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الستينات فشل عدة محاولات أوروبية للبناء السياسي المباشر لأوروبا والوحدة الإقتصادية، لكن هذه المحاولات رغم فشلها إلا أنها ساعدت على التمهيد لظهور منظمات أخرى كان لها الحظ في النجاح في تكوين اتحاد يضم معظم دول أوروبا ويوحدها في عدة مجالات لعل أهمها اقتصاديا. حيث فرضت أوروبا نفسها إلى جانب القوى الدولية الأخرى وهذا في ظل مجموعة من الصعاب، والعراقيل الداخلية والخارجية التي تعصف بالإتحاد، وتهدد بانهياره. وتهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح قيمة العمل المشترك ودوره في تحقيق السلم الإجتماعي والرفاه الإقتصادي. وتوصلنا إلى أن الإتحاد الأوروبي لم يصل إلى ما هو عليه الآن إلا بعد نضال عسير في كل المجالات.

الكلمات المفتاحية: البناء السياسي - الوحدة الإقتصادية - دول أوروبا - القوى الدولية - العراقيل الداخلية والخارجية.

المؤلف المرسل : حورية بناني

Abstract:

From the end of the Second World War until the sixties, we witnessed the failure of several European attempts to build direct political and economic unity for Europe, but these attempts, despite their failure, helped pave the way for the emergence of other organizations that had the luck of succeeding in forming a union that includes most of the countries of Europe and unites them in several areas. Perhaps the most important of them is economically, as Europe imposed itself alongside other international powers, in light of a set of internal and external difficulties and obstacles that afflict the Union and threaten its collapse. This research paper aims to clarify the value of joint action and its role in achieving social peace and economic well-being, and we concluded that the European Union did not reach what it is now except after a difficult struggle in all fields.

key words: Political structure - economic unity - European countries - international powers - internal and external obstacles.

مقدمة:

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تجارب متنوعة لتحقيق التكامل والاندماج الإقليمي في مناطق متنوعة من العالم، وما التجربة الأوروبية إلا إحدى هذه التجارب ولكن بامتياز حيث استطاعت أن تحتل موقعا متميزا بين جميع هذه التجارب ويمكن أن تكون درسا وأنموذجا لباقي دول العالم.

فالدول الأوروبية عانت من ويلات الحروب التي خاضتها الشعوب الأوروبية وبالرغم من ذلك تفطنت دول الإتحاد الأوروبي إلى مصالحها ومستقبلها وأنه بات من الضروري ترك الخلافات التاريخية، والحروب الدموية خلفها والمضي نحو الأمام.

وبالتالي يمكن اعتبار تجربة التكامل والاندماج الأوروبي، من أهم التجارب الاندماجية في العالم ورائدة بكل المعايير بالنظر للنجاح الكبير الذي حققه الإتحاد الأوروبي وبالأخص في الجانب الإقتصادي. حيث بدأت التجربة الأوروبية في العمل الإقليمي المشترك من ست دول وكان الإقتصاد مبنيا أساسا في ذلك الوقت على إيراد الفحم والصلب، ثم بنجاحها بدأت تتوسع العلاقات التجارية الداخلية بين الاتحاد والدول

وتوسعت معها مجالات التعاون فانتقلت من الجانب الإقتصادي إلى الإجتماعي والبيئي والسياسة الخارجية...الخ.

وهكذا ارتأينا البحث، والدراسة في هذه التجربة نظرا لأهميتها ولتمتع معظم دول الاتحاد بالسلام والازدهار والديمقراطية، وهو ما كان عاملا جاذبا في البحث.

وعليه فإننا نتفق بأن الإتحاد الأوروبي نجح في مسعاه التوحدي في نقطتين هما: نشر الرخاء الإقتصادي وتحقيق السلام الذي طالما حلمت أوروبا بتحقيقه في الماضي. وبناء على ذلك فإن إشكالية الدراسة كانت كالتالي:ما مدى تأثير التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الإتحاد الأوروبي على تماسكه، ونجاحه مستقبلا؟

وكفرضية: كلما تماطل الإتحاد الأوروبي في مجابهة التحديات التي تواجهه، كلما كان مصيره الفشل والتفكك.

ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل تجربة التكتل الاقتصادي الأوروبي واستخلاص الدروس والعبر من نجاحاته. واعتمدنا على المنهج التاريخي لسرد الأحداث والتطورات والمنهج الوصفي مقسمين الدراسة إلى محورين: تناولنا في الأول نشأة الاتحاد الأوروبي بصفة عامة، أما المحور الثاني فتناولنا فيه أهم التحديات التي تقف في وجه تقدم وتطور الاتحاد.

المبحث الأول: نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي في ظل أهم النظريات التي تناولت العملية التكاملية

أدت الحرب العالمية الثانية إلى فقدان الدول الأوروبية لزعامتها الدولية بما فيها الاقتصادية والعسكرية وأصبحت عاجزة عن منافسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي،الأمر الذي نجم عنه تأسيس الدول الأوروبية لتكتل اقتصادي أصبح يسمى بعد تطوره بصورة كاملة بالاتحاد الأوروبي.وظهرت العديد من النظريات لتفسير عملية التكامل بين الدول من حيث الدوافع والقوى المحركة، وعلى الرغم من قدم الكتابات حول التكامل إلا أن تطور نظريات التكامل في شكلها الحديث كان قد تأثر بأمرين: تطور التجارة الدولية من جهة وتطور التجربة الأوربية من جهة أخرى وهو ما سنعرضه كالتالي:

المطلب الأول:مرحلة تأسيس الجماعات الأوروبية

لم يكن خروج الدول الأوروبية من الحرب العالمية الثانية أمرا هينا عليها وكان لزاما عليها إيجاد سبيل لإنقاذ القارة من هذا النفق المظلم فكانت الفكرة بتأسيس عمل وحدوي أوروبي مشترك مر بعدة مراحل حتى تجسد على الواقع وهو ماسنوجزه في التالي:

الفرع الأول: جماعة الفحم والصلب

انطلقت النخبة السياسية الأوروبية تفكر في سبل جديدة لإقامة تعاون سياسي وبعث مجالات تجارية لإنعاش الاقتصاد الأوروبي، وكانت الانطلاقة منذ 1951 بتأسيس جماعة الفحم والصلب تجسيدا لفكرة السيد: "روبرت شومان" و"جان مونيه" عام 1950، وقد لاقت الفكرة ترحيبا كبداية للتكامل بين ألمانيا وفرنسا إدراكا منهم بضرورة العمل المشترك للحفاظ على السلام المستقبلي من خلال فكرة التكامل بين الدولتين[1].

هذا وتم التوقيع على المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية للفحم والصلب في 18 أبريل 1951، ودخلت حيز التنفيذ في 23 جولية1952 وضمت:فرنسا ،ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ.

كانت الجماعة تدار بواسطة " سلطة عليا" تخضع لرقابة الهيئات التي تمثل الحكومات وأعضاء البرلمان والقضاء المستقل. وتتألف من تسعة أعضاء يعينون من رعايا الدول الأعضاء، وهي الفرع التنفيذي، أما اللجنة الاستشارية فتتألف من 51 عضوا من المنتجين والتجار ونقابات العمال، والمجلس الوزاري يتألف من ممثلين عن الدول لأعضاء. وتتعين استشارته أو موافقته قبل اتخاذ السلطة العليا قرارات معينة.

أما مقر الجماعة فهو بمدينة لوكسمبورغ.

وأهم ما نتج عن جماعة الفحم والصلب حسب الملاحظين[2]:

[1] محمد بدري عبد الستار،"من التاريخ: السوق الأوروبية المشتركة"،(2016)، على الرابط: https://aawsat.com/home/article/723791، تاريخ التصفح : 2019/04/23، بتوقيت :1200 .

[2] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 156.

* تعتبر هذه الخطوة اختبار لنوايا الدول الأعضاء في رغبتهم لإنهاء الحروب من خلال بنيان جديد تتعاون الدول الأعضاء من خلاله في المجال الاقتصادي، وفرصة لالتقاط الأنفاس بعد حرب فقدت خلالها الدول ملايين البشر.

* مساهمة النجاح الكبير الذي تحقق في إطار الجماعة في تشجيع الدول الأعضاء على المضي مستقبلا في توسيع مجال التعاون.

الفرع الثاني:الجماعة الإقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية

إن إصرار الدول الست على تطوير التكامل في مجالات أخرى فتح الباب على مصراعيه أمام حلم أوروبي تدريجي جديد، وقد اختلفت الآراء في هذه الخطوة إلا أن استقر الأمر على تأسيس لجنة خاصة عرفت باسم " **لجنة سباك**" نسبة لوزير الخارجية البلجيكي "**هنري سباك**" والذي كان من دعاة التكامل الأوروبي وكانت مهمة اللجنة سعيها في ضم دول جديدة لتوسيع التكامل الأوروبي[1].

وبعد عدة مباحثات عقد اجتماع في روما في مارس 1957 بين الدول الست وأسفر عن معاهدتين[2]:

***المعاهدة الأولى:** وتقضي بإنشاء الجماعة الإقتصادية الأوروبية.

* **المعاهدة الثانية:** تتعلق بإنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية. وتم التوقيع عليها في روما في 25 مارس1957 ودخلتا حيز التنفيذ في جانفي 1958.

وأهم ما جاءت به معاهدة روما ما يلي[3]:

- إزالة العوائق التي تحول دون انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

---

[1] محمد بدري عبد الستار، على الرابط: https://aawsat.com/home/article/723791، مرجع سبق ذكره.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الإقتصادية حتى الكويز)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 59.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرارة، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة،2007، ص403.

- توحيد التعريفة الجمركية التي تتعامل بها الدول الأعضاء مع العالم الخارجي ووضع سياسة موحدة في مجال التجارة الخارجية.

- وفي عام 1967 تم دمج الجماعة الإقتصادية الأوروبية مع جماعة الفحم والصلب والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية في منظمة أوروبية واحدة تحت اسم الجماعة الأوروبية.

وعمل الأوروبيين على إدخال تعديلات على المؤسسات الوحدوية القائمة كما سنرى:

أولا/ القانون الأوروبي الموحد:

انطلقت العديد من المحاولات لإدخال تعديلات على نظام الجماعات الأوروبية القائم بمقتضى اتفاقيتي "باريس وروما". ومن بينها انعقاد المجلس الأوروبي المنعقد ب ميلانو في جوان 1985 والذي حاول التوفيق بين المشاريع المختلفة الهادفة لبناء الإتحاد الأوروبي. وبعد التشاور في جلسة ميلانو تم الدعوة إلى قمة لوكسمبورغ في 1985 والتي صدر عنها الاتفاق الأوروبي الموحد[1].

وقد تم التوقيع على وثيقة القانون الأوروبي الموحد في فبراير1986 وقد عدلت هذه الوثيقة معاهدة روما تعديلا جوهريا حيث أشارت لانتقال المجموعة الأوروبية من مرحلة السوق المشتركة إلى مرحلة السوق الموحدة وتحولت أوروبا إلى كتلة اقتصادية واحدة تتمتع بامتيازات كبيرة من ذلك إلغاء الحدود الجمركية بين الدول الأعضاء وحرية شبه كاملة لانتقال الأشخاص والبضائع والخدمات بين أعضائها.[2]

كما نص القانون الأوروبي الموحد على التعاون السياسي وحدد هيئات التعاون السياسي الممثلة في أعلى مرجع وهو حكوماتها، وعزز من سلطات البرلمان الأوروبي وكرس قواعد السلوك الدبلوماسي[3].

[1] أنس المرزوقي، مراحل بناء الاتحاد الأوروبي، الحوار المتمدن، ع 4333، على الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=395593، (2014)،تاريخ التصفح: 2017/07/31، بتوقيت 00: 00.

[2] إسماعيل معراف، التكتلات الإقتصادية الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 25.

[3] محمد مصطفى كمال، نهرا فؤاد، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة الأوروبية، بيروت، 2001، ص 129.

ثانيا/ معاهدة ماستريخت:

من أهم المنعطفات التي شهدها الإتحاد الإقتصادي الأوروبي خلال مسيرته هو معاهدة ماستريخت التي عقدت في ديسمبر1991 وقد تضمنت المعاهدة خطوات مرحلية توجت بالتكامل النقدي الذي يتمثل في إصدار عملة موحدة[1].

ففي قمة وصفت بالتاريخية اتفق قادة 12 بلدا أوروبيا في مقدمتهم الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" والألماني "هيلموت كول" يوم 9 ديسمبر على تحويل المجموعة الأوروبية إلى اتحاد أوروبي.

هذا ووقعت الدول الأوروبية على المعاهدة في 7 فبراير1992 ودخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993. وقد أنشأت كيانا أوروبيا جديدا وهو الاتحاد الأوروبي.[2]

وأهم ما جاءت به معاهدة ماستريخت :

- تحول اسم الجماعة الإقتصادية الأوروبية إلى الإتحاد الأوروبي وهذا يدل على أن أهدافها أصبحت أعم وأشمل من الأهداف الإقتصادية مثل: البحث العلمي، التنمية، الصحة، الأمن...الخ

- توحيد السياسة الخارجية والسعي لإقامة نظام دفاعي أوروبي مشترك.

وجاء أيضا في المعاهدة[3]:

- إصدار عملة نقدية موحدة وإقامة بنك أوروبي مركزي في موعد أقصاه 1999/01/1

هذا وأعتمد اليورو كعملة رسمية بشكل فعلي في1 جانفي1999، وابتداء من جويلية2002 تم التخلي عن تداول العملات الأوروبية للدول الأعضاء في منطقة اليورو.

وقد عرف الإتحاد الأوروبي معاهدات أخرى كلها إصلاحية مثل: معاهدة أمستردام1997 ومعاهدة نيس في2000 ومعاهدة لشبونة أو كما سميت بمعاهدة الإصلاحات والتي كانت بديلا عن الدستور الأوروبي الموحد الذي رفضته بعض الدول.

---

[1] محمد سمير عياد، التكامل الدولي دراسات في النظريات والتجارب، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 121-122.

[2] هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010، ص 59.

[3] صلاح الدين حسن السيسي، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية الواقع...مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007، ص 300-301.

المطلب الثاني: أهداف، عضوية وأجهزة الإتحاد الأوروبي

بعد تأسيس الإتحاد الأوروبي كان لزاما العمل على تنظيمه وإيجاد هياكل لتسييره وضبط العضوية فيه حتى تطبق أهدافه التي رسمها وهو ما سنعرضه فيما يلي:

الفرع الأول: أهداف وعضوية الإتحاد الأوروبي

أولا- أهداف الإتحاد الأوروبي:

تتمثل أهم الأهداف فيما يلي[1]:

- دعم وتقوية السلام: وذلك بالابتعاد عن الحرب كوسيلة لحل النزاعات بين الدول والاعتماد على التوازن والتوفيق في ما بينها.

- تحقيق الوحدة الإقتصادية باعتبار أن الإتحاد الأوروبي هو وحدة اقتصادية قبل كل شيء،ولا يستمد قوته إلا منها وهو ما أكدته اتفاقية ماستريخت صراحة في أشكال مختلفة من أشكال الوحدة، وهي:

* تنسيق نشاطات التطور الإقتصاد.
* رفع مستوى المعيشة.
* الاستخدام الأمثل للقوى العاملة.
* الاستقرار الإقتصادي والنقدي.

- تنمية ورفع الخدمات الإجتماعية وهو الهدف البعيد للإتحاد عن طريق تحسين المستوى المعيشي لشعوب دول الإتحاد وتقوية الروابط الإجتماعية بينهم.

ثانيا- العضوية في الإتحاد الأوروبي:

هناك مجموعة من الشروط حددها الإتحاد الأوروبي لقبول أعضاء جدد في الإتحاد وهي كالتالي[2]:

- أن تكون دولة أوروبية.

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة ،دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2006، ص 331-332.

[2] إسماعيل معراف ، مرجع سابق،ص 31.

- الالتزام بالديمقراطية.

-أن تلتزم بمبادئ الإقتصاد الحر.

- احترام حقوق الإنسان وحمايتها.

ويضم الإتحاد الأوروبي حاليا 27 دولة بعد خروج بريطانيا حيث انطلق من 06 دول بمجموعة الفحم والصلب فرنسا وألمانيا وايطاليا وبلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ ثم في 1973 انضمت كل من بريطانيا والدنمارك وايرلندا، وفي1981 اليونان وفي 1986 كل من اسبانيا والبرتغال ثم النمسا وفنلندا والسويد عام1995.

وفي ماي2004 انضمت 10 دول جديدة لعضويته[1]وهي: قبرص، جمهورية التشيك ،استونيا،هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا. وانضمت بلغاريا ورومانيا في 2007، ثم كرواتيا في 2013.

الفرع الثاني: أجهزة الإتحاد الأوروبي

هذا وتُسير الإتحاد الأوروبي مجموعة من الأجهزة التي تميزه عن غيره من التكتلات الإقتصادية ونذكر أهمها باختصار:

***مجلس الإتحاد الأوروبي:** يتشكل من رؤساء الدول والحكومات ويتولى وضع السياسة العامة للإتحاد في الشؤون المختلفة.

* **البرلمان الأوروبي:** يتكون من نواب منتخبين ل 5 سنوات، ويلعب دور المشرع في الإتحاد كما يراقب نشاط الإتحاد الأوروبي.

* **المفوضية الأوروبية:** وهي عبارة عن الهيئة التنفيذية للإتحاد ولها مهام كالإصلاح الإداري والشؤون الإقتصادية والنقدية وتقديم مقترحات للبرلمان.

* **محكمة العدل الأوروبية:** تنظر في الشكاوي المرفوعة إليها من قبل الدول الأعضاء ضد دولة لا تحترم التزاماتها الأوروبية، كما تختص بتفسير المعاهدات وتنظر في قضايا التعويض عن الأضرار.

وهناك أجهزة فرعية أخرى منها:

[1] جمال عبد الناصر مانع،نفس المرجع،ص 330.

اللجنة الإقتصادية والإجتماعية، لجنة الأقاليم، بنك الاستثمار الأوروبي، والبنك المركزي الأوروبي.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للتكامل الإقتصادي

تعرض مفهوم التكامل للعديد من الدراسات والمفاهيم وعلى سبيل المثال: استخدمت الأستاذة **إكرام عبد الرحيم** في كتابها:" التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي" مصطلح التكامل للدلالة على التكتل والاندماج.[1]

ويعرف **"بيلا بالاسا"** التكامل الإقتصادي بأنه:" عملية وحالة، فبوصفه عملية أو مسار(PROGRESS) يتضمن كافة الإجراءات الموجهة لإلغاء التمييز بين الوحدات الإقتصادية المنتمية إلى الدول الرامية نحو " التكامل" وحالة "state" يشير إلى غياب مختلف صور التفرقة بين الوحدات الإقتصادية الوطنية." ويذهب من خلال تعريفه إلى ضرورة اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي كشرط لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء في التنظيم الدولي.

وظهرت العديد من النظريات لتفسير عملية التكامل بين الدول سنحاول أن نذكر أبرزها باختصار.

الفرع الأول: المقاربة الفيدرالية (Federalist Approach)

تنطوي فكرتها على تطبيق نموذج الدولة الفيدرالية على المستوى الدولي، وبموجبه ينتقل التجمع الإقليمي مباشرة إلى اتحاد تتولى شؤونه سلطة تحل محل سلطته القطرية في الشؤون الإتحادية بينما تتولى هذه الأخيرة صلاحيات وفقا لنظام اللامركزية الذي يتم الاتفاق عليه،ويشترط النظام الفيدرالي ضرورة تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها لأجهزة الإتحاد الجديد.[2]

بمعنى آخر يتمثل هذا الإتحاد في اندماج دولتين أو أكثر في شكل دولة واحدة تسمى دولة الإتحاد تختص بتولي كل الشؤون الخارجية وبعض الشؤون الداخلية لدولة الإتحاد

[1] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة،ط 1، مكتبة مذبولي، القاهرة، 2002، ص 41.

[2] حسين بوقارة، التكامل في العلاقات الدولية، سلسلة دراسات دولية، جامعة الجزائر3، العدد 03، 2008.

مما يترتب عليه فقدان تلك الدول جزء من سيادتها الداخلية وكامل سيادتها الخارجية لصالح دولة الإتحاد و يهدف إلى التوفيق بين عنصرين أساسيين:

- رغبة الدول الأعضاء في الإتحاد في تكوين دولة واحدة.
- رغبة كل دولة في المحافظة على استقلالها الذاتي بقدر الإمكان.

ويبرز هذا الإتجاه الولايات المتحدة الأمريكية كمثال ناجح للدولة الفيدرالية. هذا وكان للفيدرالية صدى بأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية حيث دعا تشرشل عام 1946 إلى إنشاء إتحاد فيدرالي في أوروبا و هو ما أطلق عليه **" الولايات المتحدة الأوروبية"** ولكنه تخلى عن طرحه بعد عودته للحكم عام1951 [1].

وينتج بروابط قومية كوحدة اللغة والدين والثقافة، كما قد يكون بدافع تكوين دولة قوية ومؤثرة. ويمكن أن ينشأ بين جماعات غير متجانسة وبينها فروق محلية وترى أن مصلحتها في الاحتفاظ بأمورها الداخلية وتتولى شؤونها الخارجية دولة الإتحاد.

الفرع الثاني:الوظيفية (Funcionalist Approach)

أولا/الوظيفية التقليدية(الأصلية): ترتبط هذه النظرية بإسهامات "ديفيد ميتراني" الذي اقترح وسيلة بديلة للاندماج أطلق عليها " الخيار الوظيفي" وانطلق "ميتراني" من مسلمات مثالية ومتفائلة حول إمكانية تحسين وتطوير المجتمعات إذا اعتمدت وسائل عقلانية ومنفعية لذلك وهذا ما تضمنه كتابه عام 1944 **"عمل لنظام سلام " Working Peace System**

ويقوم التحليل الوظيفي لقضية التكامل على فكرة أولوية الإقتصاد على السياسة في العلاقات الدولية وهذه الفكرة هي الإطار النظري الذي يقدمه "دافيد ميتراني" في الصياغة الأولى لأطروحة التكامل في العلاقات الدولية[2].

والوظيفية هي نظرية تقنية غير سياسية، من حيث تركيزها على التعاون بدلا من الصراع عن طريق خلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المشتركة

[1] محمد مصطفى كمال، نهرا فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] عامر مصباح، المدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث ،القاهرة، 2009، ص 278.

عبر حدود الدول. كما تحاول الوظيفية في دراستها للظاهرة التكاملية الانتقال من المستوى الإقليمي إلى المستوى الدولي لمعارضتها للتكامل الإقليمي.[1]

ويؤكد "ميتراني" في مقولته هذه على الدور الفعال للمتخصصين التقنيين في الحقل الفني- التقني في نقل التكامل من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي، دون إهمال الدور الذي يمكن أن يلعبه الفاعلون السياسيون في عملية الانتقال من الحقل السياسي إلى الحقل التقني- الفني من خلال دعم وتشجيع المتخصصين والتقنيين،.وهذا تأكيد للفرضية الأساسية للوظيفية، التي مفادها أن التعاون ينطلق من قضايا السياسة الدنيا الإقتصادية والتقنية والتي يمكن فصلها عن قضايا السياسة العليا كالشؤون السياسية و مسائل الأمن الوطني وتلك ذات الأهمية الإيديولوجية والقيمية.[2]

ويؤكد أن النجاح في التعاون في أحد المجالات التقنية الخاصة سوف يؤدي بالتعاون إلى مدى أكبر في مجالات أخرى ذات العلاقة وهذه العلاقة تسمى **بالتشعبية "Ramification"**، بمعنى زيادة كثافة الإرتباط وتخصصه في أدق المجالات الإقتصادية والإجتماعية[3].

وحسب "ميتراني" فإن هذه النشاطات تحفز على تقوية السلام العالمي، ويؤمن بإمكانية تأسيس مجتمع دولي خال من الحروب عبر قنوات التعاون في المجالات الإقتصادية المنفعية، بدل توقيع الاتفاقيات والمواثيق بين الدول التي تبقى مجرد حبر على ورق. وتجلى لنا هنا الفرق بين الوظيفية والواقعية التي تركز على الصراع والمنافسة، وتتشابه مع المثالية في دعوتها للسلام العالمي عن طريق التعاون الدولي. ولتجسيد أفكاره يقترح البناء التدريجي لشبكة من المنظمات الإقتصادية والإجتماعية عبر- وطنية Supra- National Economic and Social International Organizations وزيادة الاعتماد المتبادل بين الوحدات السياسية والعمل على إقناع الجماهير بأهمية ولائها لهذه

[1] جندلي عبد القادر، التنظير في العلاقات بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط 1، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص241.

[2] جندلي عبد القادر،نفس المرجع، ص 243.

[3] عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص320.

المنظمات حتى تكون على استعداد لتقبل هذا التكامل الدولي،وينجم هنا تقليص لدور الدولة وفقدان مفهوم السيادة لقيمته لصالح المنظمات الوظيفية المتخصصة.[1]

ثانيا/الوظيفية الجديدة: تعد الوظيفية الجديدة امتداد، وردة فعل للوظيفية الأصلية في آن واحد، فهي امتداد للوظيفية لأن هذه الأخيرة تمثل المرجعية الفكرية للوظيفية الجديدة على مستويات المنهج، الإطار المفهوماتي- النظري ووحدة التحليل. أما الوظيفية الجديدة كرد فعل للوظيفية الأصلية، فتكمن في كونها جاءت على أنقاض هذه الأخيرة أو كانتقاد لها. ويمكن حصر الانتقادات في البعد المكاني للتكامل ومؤشرات التكامل ودوافعه. فمن حيث البعد المكاني، فإنه في الوقت الذي لا تقر الوظيفية الأصلية بوجود رقعة جغرافية محددة نتيجة عدم اعترافها بنهاية الدولة. ترى الوظيفية الجديدة بأن علاقات التكامل لها تأثيرات واضحة على السيادة، ولاسيما فيما يتعلق بالتنظيم الفيدرالي الإقليمي الذي تطمح إلى تحقيقه الوظيفية الجديدة، لأن درجة التكامل هنا تكون عالية. وبالتالي إمكانية تحقيق مكاسب وفوائد كبيرة للأطراف المعنية تصبح أمرا مؤكدا[2]. أما على مستوى مؤشرات التكامل، فإن تقسيم وظيفية "ميتراني" للمسائل إلى سياسة عليا High Politics، وسياسة دنيا Low Politics لا يتماشى و رؤية كل وحدة سياسية طرفا في التكامل. فقد أكدت التجارب أن مسائل السياسة الدنيا (المسائل الإقتصادية) إن كانت هي مؤشرات لتحقيق التقدم، فإنها كانت من المسائل التي تؤدي إلى نشوب الحروب بين وحدات سياسية مختلفة. زد على ذلك أن الوظيفية الأصلية لم تحدد الكيفية التي يبدأ بها التكامل لو لم تكن هناك إرادة سياسية فعلية في نظر الوظيفيين الجدد Real Political Will ناجمة عن حماس صناع القرار في الوحدات السياسية المعنية، نظرا لأهمية النتائج المترتبة عن عملية التكامل فيما بينها، والتي من الصعب تحقيقها بشكل فردي.

والوظيفية الجديدة ركزت بدرجة كبيرة على إسهامات "أرنست هانس Ernst Hans" دون إنكار دور بقية المفكرين الوظيفيين الجدد مثل:"أميتاي إتزيوني" و"جون غالتينغ"، و"بروس روسيت" و"جوزيف ناي" وغيرهم. فكل مساهماتهم تمثل مرجعية فكرية لا يستهان بها للظاهرة التكاملية.

---

[1] جندلي عبد القادر،نفس المرجع، ص244.

[2] جندلي عبد القادر، مرجع سابق، ص246.

وعلى ذكر "أرنست هانس" فيعتبر أهم منظريها،وقد بدأ بنقد أفكار الوظيفية ل"Mitrany" وبعد نشره لكتابين الأول في 1958 بعنوان (The uniting of Europe) والثاني في 1964 بعنوان (Beyond the nation state)، أصبح يعرف بأبي الوظيفية الجديدة. وبدأ بنقد فكرة " ميتراني" الخاصة بإمكانية الفصل بين الأمور السياسية والأمور الفنية بما فيها الإقتصادية حيث أكد في عبارة شهيرة "أن التفرقة بين الأمور السياسية والأمور الفنية، أو رجل السياسة والخبير الفني هي مسألة غير قائمة لأن الأمور الفنية عادة ما تصبح كذلك نتيجة لقرار سياسي سابق"[1].

وما يلفت الانتباه في عملية التكامل عند هانس هي مسألة التسييس التدريجي Gradual Politicisation فعملية التكامل تكون في البداية مقتصرة على الأهداف التقنية- الفنية. ثم بعد إنهاء العملية تتحول المهمة إلى صناع القرار للوحدات السياسية المشاركة في عملية التكامل. ومن هنا يكون الانتقال من المجال التقني- الفني إلى المجال السياسي. وعليه يأخذ التكامل في التوسع ليشمل بقية القطاعات الأخرى وهذا مما يسمى بمفهوم الانتشار أو "مبدأ الانتشار" "Spillover" الذي يعد جوهر الوظيفية الجديدة حيث يفسر هانس من خلاله التداخل بين عملية التكامل الفني والسياسي، الذي يعتبر المحور الأساسي للمنهج الوظيفي الجديد، حيث يرى أن التكامل في القطاعات الفنية الوظيفية) سوف يؤدي لانتشار العملية بشكل تدريجي إلى مجالات أكبر بما فيها المجال السياسي[2]. أي أن التكامل السياسي يلي التكامل الإقتصادي ومن خلالها يكون الوظيفيون الجدد قد حددوا علاقة التواصل بين الانتشار الوظيفي الذي يهتم بالسياسة الدنيا، والانتشار السياسي الذي يهتم بالسياسة العليا، ولكنهم لم يوضحوا النوع الأكثر تأثيرا على عملية التكامل.

الفرع الثالث: النظرية الاتصالية Transactionalist Approach

يعتمد هذا الطرح على الاتصالات باعتبارها وسيلة مهمة لتعميق شعور جماعة بأهمية جماعة أخرى وهذا في حالة توافر أو تواجد عنصر التجاوب التبادلي بينهما،ومن أهم رواد هذا الطرح "كارل دويتش Karl Deustch".

[1] Joseph Frankel, contemporary International Theory and the Behavior of states, London: oxford university press, 1973, p 55.
[2] Dario Battistella, Theories des relations internationales, paris, press de sciences po, 2003, p38.

وقد حدد كارل دويتش مفهوم "الجماعة السياسية Political Community" التي تعني بالنسبة إليه: " تجمع من الفواعل السياسية التي هي في اعتماد متبادل بمستوى كاف بما يجعل قراراتها مع بعضها البعض مميزة."

وهذا يعني أن الجماعة السياسية هي ببساطة وجود درجة معينة من الاعتماد المتبادل، وهي حقيقة موضوعية بالنظر للحكومات أو الشعوب المنخرطة فيها، فعن طريق الوحدتين أو الجماعتين بحالة الاعتماد المتبادل بينهما وبالطبع بحدودهما، يمكن أن يعدلا سلوكهما وفقا لهذا الوعي وعندئذ يمكن أن يتصرفا كأعضاء في الجماعة ويبنيان أدوارا تنافسية، أو تعاونية مناسبة من أجل نوع معين من الاعتماد المتبادل سواء كان اقتصاديا، أو استراتيجيا، أو سياسيا، والذي يجد فيه الأعضاء أنفسهم منخرطين فيه[1].

يعتبر "كارل دويتش" أكثر من استعمل نظريتي الاتصال والنظم، وقد استفاد في هذا الخصوص من دراسات **"نوربرت وينر Norbert Wiener"** و **"تالكوت بارسونز Talcott Parsons"** في المجال السوسيولوجي وقد أيد العديد من أفكارهما خاصة تلك المتعلقة بعنصر الاتصال الذي يعمل على توثيق الصلة بين الأفراد على المستوى المحلي والوحدات السياسية على المستوى الدولي. فينشأ نوع من العلاقات المتماسكة بينها تكون بوادر أولية نحو علاقات تكامل فيما بينها وهذا بشرط أن يكون هناك استجابة متبادلة Mutual Response، وتقتضي توفير شرط وهو عنصر الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم عندئذ يمكن معالجة المشاكل سلميا دون اللجوء لاستعمال العنف. وهذه نقطة يشترك فيها "دويتش" مع "ميتراني" في دعوته لتحقيق مؤسسات كفيلة بضمان السلم و الاستقرار،ومثال "دويتش" على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية حيث طورت علاقاتها مع بعض الوحدات لتصبح علاقات تكتل وتعاون وخير مثال North American Free Trade Area(NAFTA)، فبقدر الاستجابة للمطالب بشكل سريع، بقدر ما يؤدي ذلك لتماسك المجموعة أكثر أما العكس فيؤدي لعدم الاندماج.[2]

ويربط "دويتش" عنصر الاتصال بتاريخ العلاقات بين الوحدات السياسية المعنية بالتكامل،فكلما تميزت بالود والتعاون كلما أدى ذلك لتفعيل قنوات الاتصال وبالتالي

---

[1] عامر مصباح، المدخل إلى العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص291

[2] جندلي عبد القادر، مرجع سابق، ص 261-262.

تدفق المعلومات بينها، فالعلاقات الودية تعمل على تمتين الروابط بين الدول وتزيد من رغبتهم في التكامل.

المبحث الثاني: الإتحاد الأوروبي بين الواقع والتحديات

في ظل واقع داخلي وخارجي أقل ما يمكن القول عنه أنه مقبول هناك مجموعة من العقبات أو التحديات التي تقف في وجه الإتحاد الأوروبي وعليه مجابهتها، منها ما هو داخلي يتعلق بمشاكل دول وشعوب الإتحاد الأوروبي، ومنها ما هو خارجي متعلق بالبيئة الدولية وما تعرفه من تطورات.

المطلب الأول: واقع الإتحاد الأوروبي

يعتبر الإتحاد الأوروبي من أبرز التكتلات الإقتصادية في العالم وقد نجح في تحقيق مكاسب داخلية من خلال إعادة بعث الحياة الإقتصادية والسلام في أوروبا هذا من جهة، ومن خلال تصدره لسلم الإقتصاد العالمي بتحقيقه أرباحا كبيرة من جهة أخرى و هذا ما سنعرضه كما هو موضح أدناه.

الفرع الأول: واقع الإتحاد الأوروبي داخليا

استطاع الاتحاد الأوروبي من خلال جهود كبيرة وعبر سنين متتابعة من العمل على الوصول إلى حالة من الاستقرار الداخلي والسلام، بعد أن عانت الدول الأوروبية من الحروب والصراعات لدهر من الزمن.

حيث عمل الإتحاد الأوروبي منذ تأسيسه على تحمل مسؤولية إعادة السلام للقارة الأوروبية والعزم على تشجيع العمل الأوروبي المشترك في كل الميادين وهو ما تجسد بداية بمجموعة الفحم والصلب وصولا للاتحاد الأوروبي حاليا. ولم يكن الأمر هينا بل تطلب تظافر الجهود،وتوحيد الآراء والأفكار والتنازل وتقديم التضحيات، ضف لذلك توفر العزيمة والإرادة السياسية التي لولاهما لما تحقق الحلم الأوروبي في السلم والوحدة وعلى رأس هذه الجهود فرنسا وألمانيا اللتين أدركتا مدى أهمية استغلال هذه الفرصة وعملتا معا على تشجيع التعاون المشترك بينهما وتوسيعه مستقبلا.

كما تم الانتقال من الإتحاد الجمركي إلى السوق الداخلية،حيث استكملت الدول الست المؤسسة للاتحاد الأوروبي الإتحاد الجمركي بينها في مجال الصناعات عام

1968 وفي مجال الزراعة عام 1970 وألغيت الجمارك بينها و أصبح لهذه الدول جمارك خارجية موحدة تجاه الدول الأخرى. وبدأت عملية التجارة في أوروبا تنتعش ليتحقق حلم السوق الداخلية المشتركة التي امتدت لتشمل حركة السفر للأفراد والبضائع والخدمات والأموال داخل الإتحاد الأوروبي.

وتم تحقيق حلم أوروبا بلا حدود حيث بدأت الحدود بين بعض الدول الأوروبية في السقوط بعد أن وقعت كل من بلجيكا وألمانيا وفرنسا ولوكسمبورج وهولندا في عام 1985 اتفاقية الشينجن التي نصت على الإلغاء التدريجي للحدود بينها وانضمت بعد ذلك دول ايطاليا والبرتغال واسبانيا واليونان والنمسا والدنمارك والسويد وفنلندا بالإضافة إلى ايسلندا والنرويج رغم عدم انضمامها للإتحاد، واختفت الحدود وخلت منها نقاط التفتيش مع توفير إجراءات التعاون الأمني لمحاربة الجريمة.

تمكن الأوروبيين من تأسيس الإتحاد الأوروبي مع توقيع اتفاقية الإتحاد الأوروبي في عام 1992 بماستريخت،حيث نشأ اتحاد يمارس سياسة خارجية ودفاعية مشتركة مع تكثيف التعاون في مجال السياسة الأمنية الداخلية والقانونية وكذلك ضمان حقوق المواطنين في دول الإتحاد في المشاركة في الانتخابات المحلية والبرلمانية الأوروبية فضلا عن توحيد العملة النقدية.

ولا يفوتنا الحديث عن اليورو وتوحيد العملة النقدية حيث يعتبر من المشروعات الطموحة للإتحاد حيث بدأ في الظهور من 2002 بالعملة الورقية والمعدنية وأصبح ثاني عملة عالمية في التداول بعد الدولار، وأصبح اليورو أنموذجا لوحدة القارة الأوروبية بعد أن سهل التجارة داخل القارة بشكل كبير.

الفرع الثاني: واقع الإتحاد خارجيا

يمكن القول أن الإتحاد الأوروبي يعد من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم و أكثرها اكتمالا من حيث البنية والهياكل التكاملية ومن حيث الاستمرار في العملية التكاملية وهو يهيمن على ثلث التجارة العالمية ويحصل على أكبر دخل قومي في العالم،كما يعتبر أضخم سوق اقتصادي داخلي. وهو يتخذ إستراتيجية هجومية تجاه الإقتصاد العالمي ويسعى لأن يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي وحتى إن كان يركز

على تقوية الهياكل والبنى الاقتصادية للاتحاد،إلا أنه يسعى للعب دور مهم أكثر فاعلية في كافة المجالات بما فيها السياسية والدفاعية.

والإتحاد الأوروبي شريك استراتيجي ورئيسي للأمم المتحدة في مجالات السلام والأمن. حيث وصف الأمين العام للأمم المتحدة الإتحاد الأوروبي بأنه أنجح مشروع لبناء السلام بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

ويعمل الإتحاد الأوروبي على منع النزاعات والمحافظة على الأرواح ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة.

واعترافا بالحاجة لتطوير الشراكة بين الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي بشكل أكثر منهجية في مجال السلام والأمن، أنشأت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني "مكتب الأمم المتحدة للاتصال لشؤون السلام و الأمن" في بروكسل عام 2011،ليصبح بمثابة شهادة حقيقية على تعاون معزز وفي عام 2018 أنشأ الاتحاد مكتب مكافحة الإرهاب(UNOCT) ببروكسل.

ومن جهة أخرى يعتبر الإتحاد الأوروبي أهم جهة مانحة في العالم في مجال المساعدة على التنمية. ويتمثل الهدف العام في القضاء على الفقر من خلال دعم الحكم الراشد والتنمية البشرية والإقتصادية ومعالجة القضايا الشاملة كمجابهة المجاعة وحماية الموارد الطبيعية العالمية. كما أن الاتحاد الأوروبي حريص على التنسيق بين الأنشطة الإنسانية والتنموية من أجل معالجة الأسباب العميقة للمخاطر والهشاشة والنزاعات وفي نفس الوقت الاستجابة للاحتياجات الإنسانية مع تعزيز القدرة على التصدي.

المطلب الثاني: التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الإتحاد الأوروبي

هناك مجموعة من العقبات أو التحديات التي تقف في وجه الإتحاد الأوروبي وعليه مجابهتها،منها ما هو داخلي يتعلق بمشاكل دول وشعوب الإتحاد الأوروبي، ومنها ما هو خارجي متعلق بالبيئة الدولية وما تعرفه من تطورات.

الفرع الأول:التحديات الداخلية

تتمثل هذه العقبات في عدد من المشاكل التي تعصف بالداخل الأوروبي وسنعرض أبرزها فيما يلي:

* **توسيع الإتحاد الأوروبي:**أول هذه التحديات هو توسع الاتحاد وضم بلدان جديدة إليه.فبعد فتح الإتحاد الأوروبي أبواب العضوية بدأت تتهافت دول أوروبية كثيرة بطلبات الانضمام وعلى رأسها دول من أوروبا الشرقية.

وقد كان من ثمار هذه السياسة أن وصل عدد الدول الأعضاء في ماي 2004 إلى خمسة وعشرين دولة وهو رقم عند تحليله من الناحية الجيو إستراتيجية نجده يحمل الكثير من الدلالات، حيث بفضل هذا التوسع يصبح الاتحاد يتربع على مساحة تقدر بحوالي 3.2 مليون كلم^2، ويستقر على هذه المساحة حوالي 377 مليون نسمة، مما يدل على أن هذا التكتل سيصبح من أكبر التجمعات الإقتصادية العالمية وعليه يتحول إلى قوة مؤثرة في سير العلاقات الدولية،هذا عن الجانب الإيجابي من سياسة التوسع، لكن هذه السياسة رأى البعض أن لها سلبيات ومنها أن التوسع باتجاه أوروبا الوسطى والشرقية ليس له نفس الأبعاد عند مقارنته بالتوسعات السابقة حيث شملت أوروبا الغربية التي لها نفس السمات ولها قيم سياسية واقتصادية متقاربة في حين الدول المنتمية حديثا مختلفة اقتصاديا، حيث لها نمط اشتراكي عكس دول أوروبا الغربية التي لها نمط رأسمالي وهو ما طرح إشكالية تكييف وإعادة هيكلة اقتصاديات هذه الدول مع النمط الليبرالي. إذن مشكل التوسع خلق رأيين مختلفين فهناك من الساسة والمفكرين من اعتقد بأن التوسع هو عامل ايجابي وإضافي يسمح للاتحاد باستكمال البعد الأوروبي الذي دمرته الحروب، والرأي الآخر كان تشاؤميا ونظر للتوسع بأنه مغامرة وتقضي على كل المكاسب السابقة وتهدد عمل المؤسسات الأوروبية، وبالتالي لابد من التريث وإعطاء أهمية للفوارق الموجودة بين الدول الراغبة وتلك التي هي أساس البناء الأوروبي[1].

وحاليا هناك 05 دول هي:ألبانيا،الجبل الأسود، مقدونيا الشمالية، صربيا وتركيا منخرطة في مفاوضات مع الإتحاد، إضافة إلى مرشحين محتملين هم البوسنة والهرسك من جهة وكوسوفو من جهة أخرى. وهناك قواعد للانضمام تسمى بمعايير "كوبنهاغن" وتتناول الحريات بمختلف أنواعها، ودولة القانون والنظام الإقتصادي الليبيرالي.

وقد رفض الرئيس الفرنسي إطلاق مفاوضات الانضمام مع ألبانيا وجمهورية مقدونيا الشمالية قائلا: "أنه يجب إعادة النظر في قواعد الانضمام قبل مواصلة السير فيه".

[1] إسماعيل معراف ،مرجع سابق،ص31.

وتمثل ألبانيا مشكلة، حيث ثلث سكانها اضطر للهجرة بسبب الفقر والبطالة ومواطنوها هم الفئة الأكبر لطالبي اللجوء لفرنسا وبالتالي فإن فرنسا تحاول التوفيق بين الانضمام من جهة، وحالة ألبانيا الإقتصادية والإجتماعية من جهة أخرى.

كما أن هناك تركيا التي قدمت طلب الانضمام منذ 20 عاما ويرفض في كل مرة بسبب قضايا حقوق الإنسان وغياب دولة القانون،ضف لذلك التوتر الذي تشهده العلاقات التركية الأوروبية في الفترة الحالية بسبب التهديدات التي وجهتها تركيا باستعدادها فتح الحدود أمام مئات الآلاف من المهاجرين واللاجئين وأكثرهم من سوريا بالإضافة لإعادة المئات من مقاتلي تنظيم "داعش" الإرهابي إلى البلدان الأوروبية التي ينحدرون منها.

كما أن هناك خلافات منها سياسة أنقرة في سوريا وتدخلها العسكري هناك،والتدخل حاليا في الأزمة الليبية وسياستها البحرية الجديدة في المتوسط، وسعيها لفرض نفسها كقوة إقليمية وهو ما يزعج الأطراف الأوروبية خاصة فرنسا.[1]

***أزمة مالية ونقدية:** تهز الإتحاد الأوروبي أزمة مالية متفاقمة منذ عدة أعوام وهو ما انعكس بعواقب وخيمة على أغلب البنوك الأوروبية ومكن البنوك والمصارف الأمريكية العملاقة من الاستحواذ على الكثير من الصفقات والعمليات الرئيسية في العالم وحتى في منطقة الاتحاد الأوروبي.

وبعد سنوات من سياسات التقشف، تجد دول الاتحاد الأوروبي نفسها أمام مجموعة من التحديات التي تهدد المشروع الأوروبي برمته فسياسة التقشف فشلت في إنعاش الإقتصاديات الأوروبية، وهو ما يهدد دولا من الإتحاد بالإفلاس وربما لا تستطيع دول الإتحاد إنقاذها مثلما فعلت مع اليونان بمساعدة صندوق النقد الدولي، خاصة إيطاليا التي تحمل بنوكها سندات ديون لا تدر فوائد تفوق 600 مليار دولار.

كما أن العديد من البنوك الإيطالية والأوروبية تعيش منذ مدة على جرعات الإنعاش النقدي وخطوط السيولة التي يوفرها المركزي الأوروبي.[2]

[1] أبو نجم ميشال،"تحديات الإتحاد الأوروبي الرئيسية في 2020"، على الرابط: https://aawsat.com/home/article/، (2020)، تاريخ التصفح : 2020/04/03، بتوقيت :00:.12.

[2] مهدي موسى،"5 تحديات رئيسية تهدد بقاء المشروع الأوروبي"،على الرابط: https://www.alaraby.co.uk، (2016)، تاريخ التصفح :2020/07/4، بتوقيت : 12:08.

وهناك من يحمل الاتحاد الأوروبي مسؤولية الأزمة الإقتصادية إلى التسرع في التوسع وضم دول جديدة، وهو ما أدى إلى تضاعف الأعباء وزيادة التحديات التي تهدد المشروع الأوروبي[1].

***الديمغرافيا:**تعاني دول الإتحاد الأوروبي من ضعف نسبة التكاثر الطبيعي مما يؤدي لارتفاع نسبة الشيخوخة،وازدياد نسب الإعالة،وتقلص فئة الشباب.فأغلب سكان القارة الأوروبية من كبار السن، ومعدل الأعمار فيها في تصاعد مستمر، وتثبت الإحصائيات أن هناك شخصين فاعلين مقابل كل شخص غير فاعل بسبب تقدم السن وهذا يشمل نصف المجتمع، زد على ذلك أن الفرد هناك ينهي دراسته متأخرا، ويتقاعد مبكرا ولذلك هناك مجموعة من الإجراءات والقوانين التي ستطرح لتشجيع تأخر التقاعد[2].

***تفاوت التنمية بين دول الإتحاد:** تتفاوت دول الإتحاد من حيث مستوى النمو الإقتصادي، إذ تعتبر دول الشمال والشمال الغربي أكثر نموا، وجاذبية لفائض اليد العاملة المؤهلة من دول أوروبا المتوسطية. وتعرف دول الإتحاد أيضا تفاوتا اقتصاديا بين جهة وأخرى داخل البلد الواحد ويلاحظ هذا التباين الإقليمي خاصة بإيطاليا والبرتغال ناهيك عن التفاوت بين دوله، ففي حين أن قلة قليلة من دول الإتحاد تصنف من أوائل دول الرفاهية في العالم وفقا لمعايير أممية وإقليمية فإن عددا كبيرا من دوله تعاني من عجز متنامي في إمكانياتها[3].

***نمو أحزاب اليمين المتطرف:** تعرف دول الإتحاد الأوروبي أزمات سياسية واجتماعية متفاقمة،حيث أدى فشل بعض سياسات الأحزاب الحاكمة في حل مشاكل عديدة لعل أهمها البطالة وارتفاع مستوى المعيشة ومشكل التقاعد المبكر...الخ مما مهد الطريق

---

[1] بافاريز نيكولا،"الإتحاد الأوروبي وتحديات المستقبل"، على الرابط:-http://www.akhbar alkhaleej.com، (2019)، تاريخ التصفح: 2020/07/3، بتوقيت: 12:30.

[2] ديبوبك باتريك،"الإتحاد الأوروبي بين التجربة والتحديات"، على الرابط: https://boulemkahel.yolasite.com، (2006)، تاريخ التصفح : 2020/07/24، بتوقيت: 18:00.

[3] زكريا جاسم محمد،خيارات الشعوب ومستقبل المنظمات الإقليمية دراسة حالة الإتحاد الأوروبي بعد Brexit، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، المجلد 02، العدد 09، 2018، ص 77.

ووفر البيئة الخصبة لتنامي تيارات الأحزاب والحركات ذات المنحى الشعبوي، حيث أصبحت الأحزاب الشعبوية تشن حملة كبيرة تستهدف المشروع الوحدوي الأوروبي الذي بدأ يفقد الطموحات الجارفة التي ميزته منذ انطلاقته للتحول لقوة اقتصادية وسياسية على الساحة الدولية[1].

وعليه بدأت تتغلغل في الإتحاد الأوروبي أفكار جديدة تدعو إلى التفكك والنزعة الوطنية والخروج من الإتحاد الأوروبي وما شجعها هو أن أحزاب اليمين المتطرف تتخذها ذريعة في كل مناسبة تتاح لها لتعبر عن اشمئزازها من الفكر الوحدوي الأوروبي وترجع جميع المشاكل التي تعرفها القارة الأوروبية إلى عجز الإتحاد الأوروبي عن حلها.

ومن أشهر الأحزاب والحركات اليمينية المتطرفة، في أوروبا:حزب الجبهة الوطنية-فرنسا،حزب الفجر الذهبي-اليونان،حزب الحرية-هولندا،الحزب القومي الديمقراطي-ألمانيا، حزب رابطة الشمال-إيطاليا.

***خطر الانفصال والتفكك:**تعالت في الآونة الأخيرة الأصوات الصادرة عن جهات حكومية وأخرى شعبية والداعية إلى الانسحاب من الاتحاد الأوروبي مقتدية بالنموذج البريطاني،داعين إلى تنظيم استفتاءات شعبية تحدد البقاء في البيت الأوروبي من عدمه. فقد كان لإعلان المملكة المتحدة انسحابها من عضوية الإتحاد الأوروبي آثار بارزة على مكانة الاتحاد الأوروبي،هذا الانفصال الذي يخشى القائمون على الوحدة الأوروبية أن يكون مقدمة لانفصال دول أخرى.

* **خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي(البريكست):** في عام 1961 طلبت بريطانيا الانضمام إلى المجموعة الإقتصادية الأوروبية بقرار حكومي،وحصلت على العضوية عام 1973، وفي 23 جوان 2016 أجرت استفتاء شعبي كانت نتيجته التصويت لصالح خروج بريطانيا.وخرجت بريطانيا رسميا من الاتحاد الأوروبي بعد 47 عاما على عضويته وأربع سنوات ونصف من مفاوضات البريكست، وأصبح بريكست واقعا بمفعول كامل بعدما خرجت بريطانيا رسميا من الإتحاد الأوروبي في 31 جانفي 2020 لكنها اعتمدت مرحلة انتقالية لتحقيق تبعات هذا القرار.واعتبارا من جانفي 2021، تتوقف البلاد عن تطبيق قواعد الإتحاد الأوروبي وتنتهي حرية التنقل لأكثر من500 مليون شخص بين أراضيها

[1] نيكولا بافاريز، على الرابط:http://www.akhbar-alkhaleej.com ، نفس المرجع.

و27 دولة في الاتحاد[1].حيث أعتبر رئيس الوزراء البريطاني " بوريس جونسون" أن خروج بلاده من الإتحاد " بريكست" ليس النهاية بل بداية فصل جديد من مسيرة بلاده الكبرى، إنها لحظة بزوغ الفجر، وبدء فصل جديد من مسيرتنا الوطنية الكبرى".

وهناك أسباب دعت إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومنها[2]:

- التخلص من عبء المهاجرين واللاجئين: حيث ستتمكن بريطانيا من إتباع نظام جديد يحد من السماح للمهاجرين من خارج الاتحاد بالدخول للبلاد.فبحسب جامعة " مدرسة الإقتصادية" تشير الإحصائيات إلى أن عدد المهاجرين في بريطانيا يقدر ب 863 ألف مهاجر وهو ما يشكل عبئا بقيمة تتجاوز3.67 مليارات جنيه إسترليني.

- الخوف من الإرهاب: زيادة الهجمات الإرهابية في بعض الدول الأوروبية دفعت بريطانيا إلى التفكير في أن الانفصال عن الإتحاد الأوروبي سيوقف اتفاقية الحدود المفتوحة بين دوله،وهو ما يحد حركة المواطنين ويحول دون دخول الإرهابيين لبريطانيا.حيث صرح وزير العدل البريطاني " دومينيك راب": "أن الخروج من شأنه ردع هجمات إرهابية محتملة في المستقبل."

- من بين الأسباب أيضا اعتقاد البريطانيين أن تأثير بلادهم بالإتحاد الأوروبي ضعيف وفي حال خروجها من الإتحاد ستتمكن من التصرف بحرية، والحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية كانت خسرتها بسبب انضمامها للاتحاد مثل منظمة التجارة العالمية.

وإن المتتبع لعلاقة بريطانيا بالاتحاد يلاحظ أنها كانت تبدي ترددا في الانضمام حيث حافظت على عملتها النقدية " الجنيه الإسترليني"،علما أنه قد تم تأسيس منطقة اليورو سنة 2002 والتي ضمت 18 دولة من بين 28 دولة في الإتحاد[3].

---

[1] المملكة المتحدة تخرج رسميا من الإتحاد الأوروبي بعد حياة مشتركة مضطربة استمرت نصف قرن، 2020، على الرابط: https://www.france24.com/ar ، تاريخ التصفح: 2021/10/03، بتوقيت:22.00.

[2] 8 أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الإتحاد الأوروبي، 2020، على الرابط: https://alkhaleejonline.net،تاريخ التصفح:2021/10/03،بتوقيت:23.00.

[3] إيمان تمرابط، خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي وتأثيره على مستقبل الوحدة الأوروبية:مقاربة واقعية، مجلة الحوار المتوسطي،جامعة بالعباس، المجلد التاسع، العدد 01، 2018، ص280.

إضافة إلى أنها كانت من بين مؤيدي إعادة هيكلة مهام حلف الشمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة على عكس ألمانيا وفرنسا اللتان تطمحان إلى استمرارية مسار التكامل نحو مجالات سيادية من خلال التأكيد على ضرورة تكوين هوية أوروبية للدفاع والأمن مستقلة عن حلف الشمال الأطلسي[1]. ولم توقع على اتفاقية شنغن 1985 التي تجيز حرية تنقل الأشخاص داخل المجال الجغرافي للدول الأعضاء.

أما فيما يخص عواقب الخروج البريطاني على الإتحاد الأوروبي فأهمها[2]:

- لا يخفى علينا أن الإتحاد الأوروبي بانسحاب بريطانيا من عضويته قد فقد عضوا مهما يتمتع بمكانة وموقع في ميزان القوى العالمي، فبريطانيا قوة اقتصادية وتجارية وعالمية، وقوة نووية لها وزن سياسي ومكانة في النظام الدولي، وهي عضو دائم في مجلس الأمن (حق الفيتو)، عضو في المنظمة العالمية للتجارة، وفي مجموعة الثماني(G8).

-إن خروج بريطانيا هو أول تجربة للإتحاد للتفاوض حول بقاء أو إنهاء العضوية حيث سيعرف تغييرات على عدة مستويات: نظام التصويت في مجلس الإتحاد، ميزانية الاتحاد منها نسبة مساهمة بريطانيا فيها والتي قدرت ب 8.5 بليون يورو سنة 2015، وكذا انخفاض الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي والذي تمثل فيه بريطانيا 14٪، تقلص المساحة الجغرافية للاتحاد من 4.5 مليون كلم^2 إلى 4.2كلم^2، وانخفاض عدد سكانه من 450 مليون إلى حوالي 443 مليون.

- إمكانية تأثير الخروج على الإتحاد الأوروبي في مجال الدفاع والأمن والسياسة الخارجية على اعتبار بريطانيا قوة عسكرية ونووية عالمية، لتبقى فرنسا القوة العسكرية الوحيدة فيه مع رغبة ألمانيا في تطوير قدراتها العسكرية.

وهناك من يرى أن بريطانيا كبحت مسار البناء الأوروبي وخاصة في المجال السياسي والأمني ولم تهتم سوى بمزايا السوق الأوروبية المشتركة وكيفية تطوير منطقة التبادل الحر.فهناك اختلاف جذري في الأهداف والطموحات فالدول الأوروبية سعت لتطوير مسار الوحدة والتكامل نحو بناء كيان أوروبي واحد يجمعها ويعبر عن سيادتها في حين أن بريطانيا منظورها مختلف هدفها حماية مصالحها القومية وهو ما عبر عنه رئيس

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] نفس المرجع، ص287 .

الوزراء البريطاني " ديفيد كامرون" في خطابه حول مستقبل أوروبا في جانفي2013 بأن الاتحاد الأوروبي بالنسبة لبريطانيا هو وسيلة وليس هدف.

وعليه فإن خروج بريطانيا قد يكون فرصة نحو استكمال عملية البناء الأوروبي نحو ميادين أكثر سيادية أمنية وسياسية.

الفرع الثاني: التحديات الخارجية

تواجه الإتحاد الأوروبي عدد من التحديات الخارجية وكلها يستوجب تجاوزها إذا أراد الحفاظ على مكانته وفرض نفوذه في الساحة الدولية وهذه التحديات سنجملها كالتالي:

***توحيد السياسة الخارجية والدفاعية:**تسعى أوروبا لبناء سياسة خارجية موحدة خاصة بناء قوة عسكرية أوروبية تكون قادرة على التعاطي مع التحديات الأمنية التي يمكن أن تواجهها من غير الحاجة للحلف الأطلسي. وصاحبا الفكرة هما الرئيس الفرنسي "ماكرون" والمستشارة الألمانية " أنجيلا ميركل".

ماكرون يقول أنه: "لا يمكن توفير الحماية للأوروبيين إن لم نقرر بناء جيش أوروبي وبمواجهة روسيا الموجودة على حدودنا وأكثر تشكل تهديدا، علينا أن نقيم أوروبا القادرة على الدفاع عن نفسها من غير الحاجة للولايات المتحدة الأمريكية وبشكل سيادي."

ودعت "ميركل" أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ إلى "بلورة رؤية تتيح الوصول يوما إلى قيام جيش أوروبي حقيقي". مقترحة إنشاء " مجلس أمن أوروبي" مهمته اتخاذ القرارات المهمة في المسائل الدفاعية والأمنية.

وحتى اليوم،ليس لأوروبا " دفاع أوروبي" بل هناك مجموعة من مشاريع التعاون الدفاعي والصناعي المحدودة، وما يعيقه سياسيا واستراتيجيا أن دول البلطيق وأخرى شرق أوروبا وعلى رأسها بولندا ورومانيا، لا ترغب في استبدال الحلف الأطلسي تحت مظلة الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة الأوروبية التي لا زالت غير مجسدة على أرض الواقع بسبب خوفها الدائم من روسيا والتي برهنت على ذلك في ضمها شبه جزيرة القرم.

وشخص الوزير لفرنسي السابق " هوبير فيدرين" وضع أوروبا بأنها: " تعاني من الشلل الاستراتيجي" مما يعني بقاء مشروع أو حلم "ماكرون" و"ميركل " بالجيش الأوروبي والاستقلالية الإستراتيجية أنه سيظل تحديا قائما لسنوات قادمة.

***تباين المواقف إزاء القضايا الكبرى:** هناك عديد القضايا التي يشهد فيها الإتحاد الأوروبي خلافا مما يؤدي لانتهاج كل دولة من دوله لسياستها الخاصة في التعامل مع قضايا مهمة مثل: ملف الهجرة واللاجئين، حيث يعد هذا المشكل من أهم القضايا التي أظهرت عيوب الإتحاد الأوروبي وفشله في انتهاج سياسة أوروبية موحدة لحل المشكل.

حيث تواجهنا عناوين صادمة للتعامل الرسمي الأوروبي مع قضايا اللجوء، فمثلا مسؤول أوروبي يدعو لوقف دخول اللاجئين دول الإتحاد الأوروبي دون تسجيل، ومنظمة الهجرة تقول إن عدد اللاجئين في أوروبا تجاوز المليون، وهنغاريا تبني جدارا عازلا في وجه اللاجئين بعد إساءة معاملتهم، والرئيس التشيكي يقول إن موجة المهاجرين " غزو منظم لأوروبا".هذا في ظل ارتفاع موجات العنصرية والكراهية للأجانب بالتزامن مع تصاعد القوى والأحزاب اليمينية المتطرفة.

فبالرغم من أن هذه الدول بحاجة إلى الهجرة في المستقبل بسبب تناقص عدد المواليد وزيادة عدد الكبار في السن، وهو ما يعني أن اقتصاديات عدد من دول الإتحاد الأوروبي لن تجد في المستقبل الأيدي العاملة الشابة لشغل الوظائف.[1]

وتنظر أحزاب اليمين المتطرفة إلى الهجرة على أساس أنها عبئ مالي وإرهابي وديمغرافي يغير مستقبلا الخارطة الثقافية والعرقية في أوروبا، ومن هذا المنطلق تواصل التيارات اليمينية في أوروبا توظيف الهجرة وموجات اللجوء في إيقاظ العنصرية والنظرة الانعزالية الضيقة المعارضة لمشروع الإقتصاد الأوروبي.

وأدى استمرار التهاون في التعامل مع ملف المهاجرين واللاجئين إلى فقدان عشرة آلاف طفل كثير منهم وقعوا تحت يد عصابات منظمة للاتجار بالبشر وآلاف النساء. حيث تعد الأعوام منذ 2011-2016 الأكثر مأساوية للاجئين، إذ وصل عددهم بنهاية 2016 إلى مستوى قياسي متخطيا 60 مليون لاجئ وهو الرقم الأعلى منذ الحرب العالمية الثانية.

***صعود القوة العسكرية الروسية:** وسط سياسات الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين" التوسعية وأحلام بناء إمبراطورية روسية جديدة في أعقاب ضم جزيرة القرم وهو ما يعني أن أوروبا ستواجه زيادة الانفاق الدفاعي و هو ما سيضغط أكثر على بنود الاتفاق الإجتماعي والضمانات المعيشية خلال السنوات المقبلة.

[1] مهدي موسى، على الرابط:https://www.alaraby.co.uk مرجع سابق.

***الإرهاب:** تخوض العديد من دول القارة الأوروبية حربا ضد الإرهاب،خاصة دول مثل: فرنسا وألمانيا وبلجيكا وهذه الحرب رفعت من الإنفاق على الأمن وضربت السياحة والأعمال التجارية ومجالات الترفيه والمقاهي الليلية وبالتالي ضرب الإقتصاديات الأوروبية. في هذا الصدد حث جاك ديلور أحد مهندسي العملة الموحدة، صناع السياسات النقدية على إجراء تغييرات فورية للوحدة النقدية الأوروبية المضطربة من أجل تفادي الإنهيار الحتمي.

***تحديات أخرى**[1]: توجد على المستوى الدولي عقبات وقضايا أخرى عديدة أهمها العلاقات مع روسيا، والاتفاق النووي مع إيران الذي انسحبت منه الولايات المتحدة الأمريكية، والتحديات المتعددة في البحر المتوسط من سوريا إلى ليبيا إلى تركيا.

ناهيك عن القضية الفلسطينية التي لا يمكن إهمالها حيث لا يفوت حريص على السلام والأمن في المنطقة الممتدة من أوروبا إلى الشرق الأوسط إلا أن يوليها الاهتمام الذي تستحقه.

هناك أيضا الموقف الأوروبي من الصراع الأمريكي الصيني على زعامة العالم وتحديد وجهته وطبيعة الأنظمة الإقتصادية والسياسية فيه، والحرب الجارية بين أمريكا والصين وتحمل الإتحاد الأوروبي صاغرا لتكلفة هذه الحرب من نموه الاقتصادي.

حيث أمام أوروبا تحدي الحفاظ على مكانتها بأن تزيد فرص تنشيط مجالات التجارة والاستثمار وبناء اقتصاد أكثر قوة وتوحيد سياستها الخارجية والأمنية للدفاع عن مصالحها.

خاتمة:

أجمعت جل الدراسات على أن العالم يجتاز تحولات عميقة في بنية النظام العالمي وإعادة صياغة الكثير من الرؤى والمفاهيم والقوى الحاكمة للعلاقات الدولية.

ولم تسفر هذه التحولات عن قيام نظام جديد واضح المعالم والمسارات، وتشير مختلف الاتجاهات إلى أن العالم يتجه اتجاها حثيثا نحو مزيد من التكتلات الإقتصادية الكبرى سواء من خلال قيام تجمعات اقتصادية جديدة أو تفعيل هياكل قائمة بالفعل. الأمر الذي يعني أن اقتصادات الدول المختلفة سوف تتحرك في إطار أسواق دولية مفتوحة

[1] عوض ابراهيم،"الإتحاد الأوروبي "تشكيل حكومته" والتحديات التي تواجهه"،على الرابط: https://www.shorouknews.com ، (2019)، تاريخ التصفح :2020/07/03، بتوقيت: 12:00.

نسبيا وبالتالي فإن نمو وتطور في اقتصاد سيرتبط إلى حد كبير بقدرة قطاعاته المختلفة على إنتاج السلع والخدمات بشكل تنافسي مع الاقتصاديات الأخرى حتى تتمكن هذه الإقتصادات من الاستمرار في المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

ومن خلال ورقتنا البحثية هذه حول التعاون والعمل الإقليمي المشترك وبالتحديد تجربة الاتحاد الأوروبي باعتباره تجربة رائدة فقد **توصلنا إلى:**

- أن هذا الأخير أثبت أنه يمتلك قوة سياسية واقتصادية لها وزن كبير على الصعيد الدول ، هذا في ظل ممانعة الولايات المتحدة الأمريكية لتنامي هذا الاتحاد في النظام العالمي الجديد. ولكن بفضل إرادة وإصرار الدول الفاعلة في الإتحاد وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا، تسعى لتقوية الاتحاد والروابط بين أعضائه وتحقيق اندماج سياسي في ظل الاندماج الإقتصادي المحقق.

-استطاع الاتحاد الأوروبي أن ينجح على الصعيد الاقتصادي في بناء قوة اقتصادية مهمة،إلا أن ذلك لا يمنع من أن الاتحاد يواجه خللا في توحيد سياسته الخارجية والأمنية وهذا ما زاده إتباع الاتحاد لسياسة التوسع هذه الأخيرة التي سوف تسمح بأن يكون الاتحاد أكثر تنوعا وتعددا في الاتجاهات بحيث تصعب إتباع سياسة مشتركة واحدة على الصعيدين الدبلوماسي والدفاعي.

- يحاول الاتحاد الأوروبي أن يبقى متماسكا ويتجنب خطر خسارة عضو آخر بعد انسحاب بريطانيا هذه الأخيرة التي تعد في الواقع خسارة كبيرة للاتحاد،إلا أن الاتحاد احترم قرار الانفصال ويحاول العمل جاهدا على تعويض الخسائر بما يرضي الطرفين، فبريطانيا حتى وإن خرجت من البيت الأوروبي إلا أنها تبقى شريك استراتيجي.

- وبالرغم من هذا فإن الثابت في الأمر أن الإتحاد يتجاوز في كل مرة مرحلة الخطر وأن لأعضائه نية في عدم العودة إلى ما كانت عليه القارة الأوروبية سابقا من حروب وتشتت وأنها تعمل على تجاوز التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها لكي تدعم مسيرة الاندماج وتوظف قوة الإتحاد الإقتصادية إلى قوة عسكرية وسياسية يستطيع من خلالها أن يلعب الإتحاد الأوروبي دورا أكثر فعالية في النظام العالمي.

وعليه ارتأينا تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي سوف تفعل من الإتحاد الأوروبي وتقوي تماسكه وأهمها:

- ضرورة إدخال إصلاحات على الأحزاب السياسية القائمة وتقريب برامجها من المواطن الأوروبي وذلك من أجل محاصرة صعود أحزاب اليمين المتطرف.

- تقديم مساعدات مادية وتكوينية للدول الأوروبية الصغرى التي تشتكي التفاوت في نسب التنمية.

- تشجيع النمو الديمغرافي حتى تزداد نسب الشباب في دول الإتحاد الأوروبي والقضاء على مشكل ارتفاع الشيخوخة.

- العمل على نشر السلام العالمي ووقف الحروب في دول العالم الثالث حتى تتوقف الهجرة غير الشرعية واللجوء لدول أوروبا.

- تكثيف التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي.

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1- باللغة العربية

1- إسماعيل معراف، **التكتلات الإقتصادية الإقليمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

2- إكرام عبد الرحيم،التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، ط 1، مكتبة مذبولي، القاهرة، 2002.

3- جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2006.

4- جندلي عبد القادر،**التنظير في العلاقات بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط 1، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

5- حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، سلسلة دراسات دولية، جامعة الجزائر، العدد 03، 2008.

6-سامي عفيفي حاتم،**الاتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

7- صلاح الدين حسن السيسي، **النظم والمنظمات الإقليمية والدولية الواقع...مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل**، دار الفكر العربي، القاهرة،2007.

8- عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006.

9-عامر مصباح، **المدخل إلى علم العلاقات الدولية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص 278.

10-عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الإقتصادية حتى الكويز)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

11- علي عبد الفتاح أبو شرارة، **الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 2007.

12-محمد سمير عياد، **التكامل الدولي دراسات في النظريات والتجارب**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

13- محمد مصطفى كمال، نهرا فؤادا،**صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 2001.

14-هشام صاغور، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2010.

2- باللغة الأجنبية

1-Dario Battistella, Theories des relations internationales, paris, press de sciences po, 2003, p38.

2-Joseph Frankel, contemporary International Theory and the Behavior of states, London: oxford university press, 1973, p 55.

ب- المقالات العلمية

1- إيمان تمرابط، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيره على مستقبل الوحدة الأوروبية:مقاربة واقعية، مجلة الحوار المتوسطي،جامعة بالعباس، المجلد التاسع، العدد 01، 2008.

2- جاسم محمد زكريا، **خيارات الشعوب ومستقبل المنظمات الإقليمية دراسة حالة الإتحاد الأوروبي بعد Brexit**، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، المجلد 02، العدد 09، 2018.

ج- المقالات على مواقع الإنترنت:

1- إبراهيم عوض،**"الإتحاد الأوروبي " تشكيل حكومته"والتحديات التي تواجهه"**، على الرابط: https://www.shorouknews.com.

2- أنس المرزوقي،**"مراحل بناء الإتحاد الأوروبي"**،الحوار المتمدن،ع 4333، على الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=395593 .

3- باتريك ديبويك،**"الإتحاد الأوروبي بين التجربة والتحديات"**،على الرابط: https://boulemkahel.yolasite.com.

4- محمد بدري عبد الستار،**" من التاريخ: السوق الأوروبية المشتركة"**، على الرابط: https://aawsat.com/home/article/723791.

5- موسى مهدي،**"5 تحديات رئيسية تهدد بقاء المشروع الأوروبي"**، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/5.

6- ميشال أبونجم،**"تحديات الإتحاد الأوروبي الرئيسية في 2020"**، على الرابط: https://aawsat.com/home/article/.

7- نيكولا بافاريز،"**الاتحاد الأوروبي وتحديات المستقبل**"، على الرابط: www.akhbar-alkhaleej.com .

8- "**المملكة المتحدة تخرج رسميا من الاتحاد الأوروبي بعد حياة مشتركة مضطربة استمرت نصف قرن**"، على الرابط: https://www.france24.com.

9- **8 "أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الأوروبي"**، على الرابط: https://alkhaleejonline.net.